

Distr.: General
3 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة

البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٥.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

مو جز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٥ بشأن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة. وتتبع السياحة البيئية، وهو مصطلح يستخدم لوصف السياحة التي تستهدف تقدير المناطق الطبيعية وما يرتبط بها من ثقافات تقليدية، مبادئ السياحة المستدامة. وتعرف السياحة المستدامة بأنها السياحة التي تراعي على الوجه الأكمل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الراهنة والمستقبلية، بالعمل على تلبية احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المحلية المضيفة. وهي تنطبق على جميع أشكال السياحة في جميع أنواع الوجهات، بما في ذلك السياحة الجماعية ومختلف القطاعات الفرعية للسياحة المتخصصة، بما في ذلك السياحة البيئية. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أقر المشاركون بالحاجة إلى دعم أنشطة السياحة المستدامة وبناء القدرات ذات الصلة التي تشجع الوعي البيئي وتحفظ البيئة وتحميها وتحسن مستوى رفاهية المجتمعات المحلية وسبل عيشها.

وقد قامت أمانة منظمة السياحة العالمية، لدى إعدادها هذا التقرير، بالتماس واستخدام مدخلات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة ذات الصلة، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، إضافة إلى استعراض المبادرات والمشاريع ذات الصلة الموجودة لديها. وتوجد لدى عدة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية برامج أو أنشطة دعم ذات صلة بعناصر قطاع السياحة وتخفيف حدة الفقر وحماية البيئة التي تنطوي عليها السياحة البيئية، والسياحة الطبيعية، والسياحة الريفية، والسياحة المجتمعية.

وفيما يتعلق بالسياحة وتخفيف حدة الفقر، فإن الدروس المستفادة الرئيسية هي أنه حتى يتمكن الفقراء والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية من الاستفادة من الفرص التي تتيحها السياحة، فإنه يتعين مراعاة العوامل التجارية والسوقية، التي تؤثر على نجاح تنمية السياحة في أي منطقة، والعمل على تذليل العقبات الأوسع التي تبقى الأشخاص في الفقر. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن سوق السياحة تتسم بدرجة عالية من الديناميكية، فمن المهم عند وضع خطط وسياسات وطنية للسياحة مراعاة الاتجاهات السوقية والتركيز على

القطاعات الفرعية للسياحة التي تتوفر فيها ميزة نسبية، وكذلك كفالة استدامة الأنشطة السياحية وتنمية السياحة على المدى الطويل.

ويقدم هذا التقرير توصيات للمساعدة على تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، كأداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة.

أولا - مقدمة

١ - منظمة السياحة العالمية هي الوكالة المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المنوطة بدور محوري في تشجيع تنمية السياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع. وفي قرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٥ بشأن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن توصيات بشأن سبل ووسائل تشجيع السياحة البيئية كأداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وطُلب لاحقاً إلى منظمة السياحة العالمية أن تضطلع بدور قيادي في إعداد التقرير.

٢ - وقامت أمانة منظمة السياحة العالمية بالتماس واستخدام مدخلات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة ذات الصلة، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، إضافة إلى استعراض المبادرات والمشاريع ذات الصلة الموجودة لديها. ويستند هذا التقرير إلى الإجابات الواردة والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال هذه العملية وإلى المنشورات والوثائق ذات الصلة الصادرة عن منظمة السياحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها. وبلغ مجموع الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان ٤٨ دولة، منها ١٣ من أقل البلدان نمواً و ٨ من الدول الجزرية الصغيرة النامية و ١٤ بلداً أفريقيًا، على النحو التالي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والرأس الأخضر، ورومانيا، وساموا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، وغامبيا، وغانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكولومبيا، وكينيا، ولافتيا، ومصر، والمكسيك، وموريشيوس، وموناكو، والنمسا، والنيجر، ونيكاراغوا، وهاييتي، وهنغاريا، واليمن، واليونان.

٣ - ومما يؤكد على أهمية هذا الموضوع وحسن توقيت النظر فيه أن المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أقرّوا في الوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦ بالحاجة إلى دعم أنشطة السياحة المستدامة وبناء القدرات ذات الصلة التي تشجع الوعي البيئي وتحفظ البيئة وتحميها وتحسن مستوى رفاهية المجتمعات المحلية وسبل عيشها.

وشجع المشاركون أيضا على تعزيز الاستثمار في السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية والسياحة الثقافية، للمساعدة في هذا الصدد.

ألف - تعريفا السياحة البيئية والسياحة المستدامة^(١)

٤ - تعرّف السياحة المستدامة بأنها السياحة التي تراعي على الوجه الأكمل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الراهنة والمستقبلية، بالعمل على تلبية احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المحلية المضيفة. وتطبق المبادئ التوجيهية وممارسات الإدارة لتنمية السياحة المستدامة على جميع أشكال السياحة في جميع أنواع الوجهات، بما في ذلك السياحة الجماعية ومختلف القطاعات الفرعية للسياحة المتخصصة، بما في ذلك السياحة البيئية. وتشير مبادئ الاستدامة إلى الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية لتنمية السياحة، ويجب تحقيق توازن مناسب بين هذه الأبعاد الثلاثة لضمان استدامتها على المدى الطويل. ومن ثم، ينبغي للسياحة المستدامة العمل على ما يلي:

(أ) الاستفادة على الوجه الأمثل من الموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في تنمية السياحة، بالحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية والمساعدة على حفظ التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي؛

(ب) احترام الأصالة الاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية المضيفة، والحفاظ على ما هو قائم وحي من تراثها الثقافي وقيمها التقليدية، والمساهمة في الفهم والتسامح بين الثقافات؛

(ج) كفالة وجود عمليات اقتصادية بعيدة المدى تتوفر لها مقومات البقاء، تتيح لجميع الأطراف المعنية منافع اجتماعية واقتصادية توزع بالعدل، بما في ذلك إتاحة فرص للمجتمعات المحلية المضيفة للعمل وإدراج الدخل بصفة مستقرة وتوفير الخدمات الاجتماعية لها، والمساهمة في تخفيف حدة الفقر.

٥ - وتتطلب تنمية السياحة المستدامة مشاركة مستتيرة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين وقيادة سياسية قوية من أجل ضمان المشاركة الواسعة النطاق وبناء توافق الآراء. وتحقيق السياحة المستدامة سعي متواصل يتطلب رصدًا دائمًا للآثار واتخاذ تدابير وقائية و/أو تصحيحية متى لزم الأمر. وينبغي أن تحافظ السياحة المستدامة أيضا على ارتفاع مستوى

(١) يستند هذا الفرع إلى منشور لمنظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: *Making Tourism More Sustainable: A Guide for Policy-Makers* (Madrid and Paris, 2005).

رضا السياح وكفالة حصولهم على تجربة مفيدة، برفع وعيهم بشأن قضايا الاستدامة وممارسات السياحة المستدامة.

باء - العلاقة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة والسياحة الطبيعية وتطورها على مدى العقد الماضي

٦ - شهد قطاع السياحة على مدى العقد الماضي تغيرات كبيرة، شملت تغيرات في أنواع السياحة التي يطلبها المستهلكون، وتزايد أعداد السياح الوافدين من الأسواق الناشئة، وتوسع قطاع السياحة ليدخل في مجالات جديدة، وتغيرات في طريقة تسويق المنتجات السياحية وشرائها من جانب المستهلكين، لا سيما عن طريق الإنترنت. وشهدت نفس الفترة اعترافا واسع النطاق في جميع جوانب قطاع السياحة بالحاجة إلى السياحة المستدامة واتخاذ إجراءات لتنفيذ ممارسات السياحة المستدامة، على النحو الذي دل عليه وضع مبادرة مشغلي الجولات السياحية من أجل تنمية السياحة المستدامة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)^(٢).

٧ - وعلى مدى العقد الماضي، أقرت الحكومات وقطاع السياحة والجهات السياحية وأصحاب المصلحة الآخرين بأهمية كفالة استدامة جميع أشكال السياحة، بما في ذلك السياحة البيئية. وأصبحت الشركات السياحية والحكومات على وعي بآثار السياحة على المجتمعات المحلية المضيفة والبيئات وبدأت في تطبيق ممارسات وسياسات لزيادة الفوائد للمجتمعات المحلية المضيفة وتقليل الآثار الضارة على البيئة إلى أدنى حد ممكن.

٨ - وتبين المدخلات الواردة من الدول الأعضاء أنه يُنظر إلى السياحة البيئية، مثل جميع القطاعات الفرعية الأخرى للسياحة، ضمن إطار السياحة المستدامة. ويتسق ذلك مع الفقرتين ١٣٠ و ١٣١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اللتين تتناولان موضوع السياحة المستدامة. وتشير المدخلات الواردة إلى أن مصطلح "السياحة البيئية" يستخدم في معظم البلدان للإشارة إلى السياحة القائمة على الطبيعة في المناطق الريفية أو الحمية وإلى السياحة المجتمعية وإلى أن البلدان ركزت على جميع القطاعات الفرعية من السياحة التي تمتلك فيها ميزة نسبية من حيث أصولها السياحية، والطلب السوقي، والقدرة على زيادة المنافع الاقتصادية، وتقليل الآثار البيئية الضارة إلى أدنى حد، وتوليد منافع للمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وتشجيعها على المشاركة في السياحة.

(٢) انظر www.toinitiative.org.

٩ - وفي مصنفين جمعا أمثلة للتنمية المستدامة للسياحة البيئية، نشرتهما منظمة السياحة العالمية في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣^(٣)، غطيا ١١٠ حالة، تبين أن هناك تفسيراً واسعاً لمفهوم السياحة البيئية. وتضمنت دراسات الحالات الإفرادية أمثلة للسياحة الطبيعية والسياحة الريفية والسياحة الزراعية و سياحة المغامرات والسياحة الثقافية، والفنادق الفخمة الصغيرة التي لديها معالم جذب قائمة على الطبيعة، ومشغلي جولات السياحة البيئية و سياحة المغامرات والمحميات الخاصة ومناطق الحفظ والسياحة المجتمعية. وفي عام ٢٠١٢، أعدت منظمة السياحة العالمية خلاصة لأفضل الممارسات والتوصيات للسياحة البيئية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أساس تقييم ممارسات ٢٦ منظمة وشركة خاصة تعمل في مجال السياحة البيئية وست مبادرات وطنية في تلك المنطقة. وتقدم هذه الخلاصة صورة توضيحية للطريقة التي يهدف بها مشغلو السياحة إلى الالتزام بمبادئ السياحة المستدامة، قياساً بالمعايير العالمية للسياحة المستدامة (انظر الفقرة ٢٥ من هذا التقرير). واشتملت المنظمات والشركات التي جرى تقييمها على منتزه وطني ونزل ومنتجعات وفنادق وعدد من مشغلي الجولات السياحية.

١٠ - وأجرت منظمة السياحة العالمية دراسات سوقية مفصلة عن قطاع السياحة البيئية الفرعي في عام ٢٠٠١ ونشرتها في عام ٢٠٠٢، العام الدولي للسياحة البيئية. ولم تجر منذ ذلك الحين دراسات سوقية بنفس الشمول. وقد أجريت الدراسات في سبع من الأسواق السياحية الرئيسية الموفدة للسياح، وهي إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الاستنتاجات العامة التي جرى التوصل إليها هي أن استخدام مشغلي الجولات السياحية لمصطلح "السياحة البيئية" في التسويق والترويج ظل محدوداً نسبياً وأن قطاع السياحة الذي توافق بالدرجة الأوثق مع مفهوم السياحة البيئية مثل حصة صغيرة نسبياً من السوق.

١١ - ويتزايد الطلب على السياحة بوتيرة سريعة في الوقت الراهن، مع التنبؤ بأن يصل النمو العالمي في السياحة الدولية في المتوسط إلى نسبة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة سنوياً في العقد القادم^(٤). وتمتلك السياحة الداخلية إمكانية النمو بوتيرة أسرع بكثير. ويزيد ذلك النمو من الطلب على تطوير مرافق سياحية جديدة، وهو ما تترتب عليه تغيرات في استخدام الأراضي، ويفرض ضغوطاً على المجتمعات المحلية والموارد البيئية في المناطق التي يحدث فيها

(٣) منظمة السياحة العالمية، *Sustainable Development of Ecotourism - A Compilation of Good Practices* (Madrid, 2001) ومنظمة السياحة العالمية، *Sustainable Development of Ecotourism — A Compilation of Good Practices in SMEs* (Madrid, 2003).

(٤) منظمة السياحة العالمية، *Tourism towards 2030* (Madrid, 2011).

ذلك التطوير. ويحدث جزء كبير من هذا الطلب بدفع من القطاع الخاص، الذي يمكنه الاضطلاع بدور مهم في كفالة قيام الأنشطة والعمليات القائمة والجديدة في قطاع السياحة بتنفيذ نهج وممارسات السياحة المستدامة، بسبل تشمل تقديم مساهمات فعالة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق منافع متساوية للمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

جيم - السياحة وتخفيف حدة الفقر

١٢ - تشمل أهداف التخفيف من حدة الفقر من خلال السياحة توليد فرص العمل وإدراج الدخل للفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال قيام شبكات الإمداد بتوريد السلع والخدمات للشركات السياحية، مما يعزز الاستفادة من الهياكل الأساسية والخدمات ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وقد حددت منظمة السياحة العالمية سبع آليات رئيسية يمكن للفقراء من خلالها أن يستفيدوا من السياحة:

- (أ) عمالة الفقراء في المشاريع السياحية؛
- (ب) قيام الفقراء أو المشاريع التي تستخدم الفقراء بتوريد السلع والخدمات للمشاريع السياحية؛
- (ج) قيام الفقراء ببيع السلع والخدمات مباشرة للزوار (الاقتصاد غير الرسمي)؛
- (د) قيام الفقراء بإنشاء وإدارة المشاريع السياحية الصغيرة أو المتناهية الصغر أو المجتمعية أو المشاريع المشتركة (الاقتصاد الرسمي)؛
- (هـ) إعادة توزيع عائدات الضرائب أو الرسوم المفروضة على السياح أو المشاريع السياحية؛
- (و) العطاء والدعم الطوعيان المقدمان من السياح والمشاريع السياحية؛
- (ز) الاستثمار في الهياكل الأساسية التي تحفزها السياحة، مما يفيد أيضاً الفقراء في الموقع بصورة مباشرة أو من خلال الدعم المقدم إلى قطاعات أخرى^(٥).

١٤ - ويتوقف نجاح التنمية السياحية في موقع ما على إمكانية الاستفادة ذلك الموقع من مصادر السياح الرئيسية (وهو ما تحدده الهياكل الأساسية للنقل وموثوقيته وأوقات السفر) وتوافر أماكن الإقامة الملائمة والاعتبارات الصحية والأمنية وتوافر المؤسسات التجارية المحلية

(٥) منظمة السياحة العالمية، *Tourism and Poverty Alleviation — Recommendations for Action* (Madrid, 2004).

التي يمكن التعويل عليها والتي تدعم السياحة^(٦). ومن شأن السياحة أن تسهم في تخفيف حدة الفقر حيثما تؤدي إلى تمكين عدد أكبر من الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويتحقق ذلك عادة من خلال زيادة العمالة المحلية أو فرص الأعمال التجارية الصغيرة المرتبطة بالسياحة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال توريد السلع والخدمات لقطاع السياحة.

١٥ - ويمكن التغلب على بعض العقبات التي تمنع الناس من الاستفادة من السياحة بتوفير التدريب ودعم تنمية الأسواق والمنتجات، وتوفير المنح أو القروض من خلال آليات يكون بإمكان الفقراء الوصول إليها وبأسعار يمكن للفقراء تحملها، وتوزيع حقوق الملكية المضمونة على الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة، بما في ذلك الشعوب الأصلية، وإصلاح السياسات الوطنية. وفي حين أن قطاع السياحة قادر على توفير التدريب وكذلك دعم تنمية الأسواق والمنتجات، فإن إزالة الحواجز الأخرى تتوقف على الإجراءات التي تتخذها الحكومات.

١٦ - وتتمثل الدروس الرئيسية المستفادة من المشاريع السياحية ومشاريع تخفيف حدة الفقر في أنه لن يكون الفقراء والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية قادرين على الاستفادة من الفرص التي تتيحها السياحة ما لم تراعى العوامل التجارية والسوقية التي تؤثر في نجاح تنمية السياحة في أي مجال، وما لم يتم التصدي للعوائق الواسعة التي تبقى الناس في حالة فقر. علاوة على ذلك، يتعين في الحالات التي يتحدد فيها أن السياحة قادرة على الإسهام بفعالية في التخفيف من حدة الفقر إشراك الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة في عملية التخطيط وصنع القرار المتعلقة بالمشاريع السياحية، وإشراكهم في المراحل التشغيلية لأي مشروع يتم المضي في تنفيذه.

دال - السياحة والشعوب الأصلية

١٧ - تشدد المدونة العالمية لآداب السياحة التي تعتمدها منظمة السياحة العالمية على ضرورة أن تحترم الأنشطة السياحية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وأن تعزز حقوق الإنسان، وبصورة أخص، الحقوق الفردية للمجموعات الأكثر ضعفاً، لا سيما الأطفال والمسنون والمعوقون والأقليات العرقية والشعوب الأصلية. علاوة على ذلك، يقر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالاحتياجات المحددة للشعوب الأصلية وبأن حالات ظلم تاريخية منعتها من أن تمارس تحديدًا حقها في التنمية حسب احتياجاتها ومصالحها الخاصة. ويوفر الاتفاق العالمي والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Forging Links between Protected Areas and the Tourism Sector. How Tourism Can Benefit Conservation* (Paris, 2005).

الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (A/HRC/17/31، المرفق) نهجا عمليا يمكن تطبيقه لمعالجة هذه المسائل في قطاع السياحة ويتوفر لهما الدعم من خلال برنامج منظمة السياحة العالمية لتسخير الشراكات السياحية لأغراض التنمية^(٧).

١٨ - ويلاحظ المنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية، في منشوره المعنون "حالة الشعوب الأصلية في العالم لعام ٢٠١٠"، أن الشعوب الأصلية كثيرا ما لا تستفيد من الأنشطة المتصلة بالسياحة مع أنها تتحمل تكاليفها التي قد تشمل تقويض سبل كسب العيش التقليدية والتهميش والآثار الثقافية الضارة، والتي كثيرا ما تكون مدمرة اقتصاديا وثقافيا.

١٩ - وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن السياحة ليست بطبيعتها سلبية بالنسبة للشعوب الأصلية وقد تكون مصدرا هاما للإيرادات ولتوليد فرص العمل، شريطة أن تشارك الشعوب الأصلية نفسها مشاركة مباشرة في جميع عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياحة في أراضيها. كما تجدر الإشارة إلى أن الالتزام بمبدأ الموافقة الحرة المسبقة عن علم أمر بالغ الأهمية إذ أنه يكفل أن تكون الشعوب الأصلية مدركة تماما للأنشطة السياحية المقرر الاضطلاع بها على أراضيها وأنها هي التي تأذن بالقيام بهذه الأنشطة وهي التي تستفيد منها.

٢٠ - وإن المسائل المتصلة بالسياحة وتخفيف حدة الفقر تفرض نفسها أيضا في سياق السياحة والشعوب الأصلية. علاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة السياحية وتنمية السياحة على نحو يتماشى مع أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك مبدأ الموافقة الحرة المسبقة عن علم، ومع التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بحماية حقوق الشعوب الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما لا تتضمن التشريعات تحديدا واضحا للاستفادة و/أو الملكية المجتمعية، لا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية. ومن ثم، فقد تمثل تنمية السياحة مشكلة بالغة الصعوبة عندما يتعين القيام لأغراض السياحة، بتغيير معالم الأراضي والمياه التي يشغلها أو يستخدمها السكان المحليون تقليدا.

٢١ - وتبين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنمية السياحة، التي اعتمدها عام ٢٠٠٤ مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مقرره ١٤/٧، أهمية مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والآليات اللازمة لتلك المشاركة. وتشدد هذه المبادئ على أن تقييم الأثر ضروري جدا للمشاريع التي تمس بالأماكن المقدسة للمجتمعات

(٧) انظر <http://icr.unwto.org/en/content/tourism-partnerships-development>

المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، فضلا عن الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستخدمها تلك المجتمعات تقليدا، وعلى ضرورة إتاحة ما يكفي من الوقت لكفالة تمكين جميع الأطراف من المشاركة بفعالية في عملية اتخاذ القرار. وبالإضافة إلى ذلك، أقر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في مقرره ١٦/٧ واو المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراء تقييمات للأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي بالنسبة للتطورات التي من المقرر أن تحدث أو التي من المرجح أن يكون لها أثر في الأماكن المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستخدمها المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية تقليدا، والمعروفة تحت اسم مبادئ أكوي: كون (Akwe: Kon) التوجيهية الطوعية. ويندرج تنفيذ تلك المبادئ في إطار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنمية السياحة، مما يوفر إطارا عمليا تعالج فيه العديد من المسائل الرئيسية المتصلة بالسياحة والشعوب الأصلية.

ثانيا - المبادرات الدولية ذات الصلة بالسياحة البيئية

٢٢ - ثمة برامج أو أنشطة دعم ذات صلة بعناصر قطاع السياحة وتخفيف حدة الفقر التي تنطوي عليها السياحة البيئية والسياحة الطبيعية، والسياحة الريفية والسياحة المجتمعية يضطلع بها كل من منظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية (اتفاقية رامسار) واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، من بين كيانات واتفاقات أخرى. وهي تشمل أنشطة تتناول السياحة في الموائل الطبيعية وشبه الطبيعية، والسياحة المجتمعية ودور السياحة في حفظ التنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية المحلية.

٢٣ - وأكملت فرقة العمل الدولية المعنية بتنمية السياحة المستدامة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٦ في إطار عملية مراكز المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، برنامج عمل استغرق ثلاث سنوات وأسفر عن قيام أعضاء فرقة العمل وشركائها بتنفيذ نحو ٤٠ مشروعا ونشاطا. وفي عام ٢٠١١، تم تحويل فرقة العمل إلى شراكة عالمية جديدة للسياحة المستدامة من أجل التركيز على السياسات والمشاريع والأدوات والشبكات لفائدة جميع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة^(٨).

(٨) انظر www.globalsustainabletourism.com.

٢٤ - وتهدف المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنمية السياحة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢١ من هذا التقرير، إلى خلق المزيد من الدعم المتبادل بين السياحة والتنوع البيولوجي، وإشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، وتعزيز البنية التحتية وتخطيط استخدام الأراضي على أساس مبدئي حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً. ونشرت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أيضاً دليل مستخدمين لتنفيذ المبادئ التوجيهية، يتضمن قوائم مرجعية وأدوات يمكن تطبيقها على تخطيط إدارة السياحة على مستوى المواقع ووضع السياسات على مستوى المواقع، وعلى المستويين المحلي والوطني.

٢٥ - وثمة مجموعة من المعايير الطوعية توفرها مبادرة المعايير العالمية للسياحة المستدامة، التي تقودها منظمة السياحة العالمية بمشاركة مؤسسة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتحالف من أجل الغابات المطيرة وجهات أخرى من القطاعين الخاص والعام. وتمثل هذه المجموعة الحد الأدنى الذي ينبغي للشركات والجهات السياحية أن تطمح إلى تحقيقه من أجل حماية موارد العالم الطبيعية والثقافية واستدامتها مع ضمان أن تحقق السياحة طاقتها الكامنة كأداة للتخفيف من حدة الفقر^(٩). وتتفق هذه المعايير مع تعريف منظمة السياحة العالمية للسياحة المستدامة. وتطبق الآن النظم الطوعية لإصدار الرخص في جميع أنحاء قطاع السياحة، وتوفر هذه المعايير الحد الأدنى من المقاييس لجميع جوانب السياحة، بما في ذلك السياحة البيئية.

٢٦ - وتعزز مبادرة منظمة السياحة العالمية "السياحة المستدامة - القضاء على الفقر"^(١٠) التخفيف من حدة الفقر من خلال توفير المساعدة لمشاريع التنمية المستدامة وتسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي تتناول قضايا الفقر والجوع والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والشاركة العالمية. وهناك الآن أكثر من ١٠٠ مشروع في ٣٦ بلداً نامياً، تتراوح من مساعدة المجتمعات المحلية على تطوير المنتجات السياحية إلى إجراءات تتخذ لتشجيع السياحة في المناطق النائية بهدف تعزيز تأثيرها الاقتصادي على الصعيد المحلي. وتنفذ المشاريع بالتعاون الوثيق مع سلطات السياحة الوطنية، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإنمائية والمؤسسات السياحية في البلدان المستفيدة. وإضافة إلى ذلك، يقوم أعضاء المبادرة بإجراء البحوث ونشر التقارير لتقديم أدلة على أثر السياحة في الحد من مستويات الفقر، مشفوعة بتوصيات بشأن كيفية

(٩) انظر www.gstcouncil.org.

(١٠) انظر <http://step.unwto.org/en/content/background-and-objectives>.

تعظيم تلك الآثار. وتشمل هذه المواد دليلاً عن السياحة والتخفيف من حدة الفقر يوفر تدابير عملية للجهات السياحية.

٢٧ - وكان موضوع اليوم العالمي للأراضي الرطبة لعام ٢٠١٢ الأراضي الرطبة والسياحة. واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية رامسار في اجتماعه الحادي عشر، الذي عقد في بوخارست في الفترة من ٦ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، القرار ١١-٧ بشأن السياحة والترفيه والأراضي الرطبة. وفي الجلسة نفسها، أطلقت أمانة الاتفاقية المنشور: وجهة المقصد - الأراضي الرطبة: دعم السياحة المستدامة، (*Destination Wetlands: Supporting Sustainable Tourism*) الذي أعد بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية.

٢٨ - ونشرت أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة تقريراً عن مشاهدة الحياة البرية والسياحة^(١١). وتدعم الاتفاقية مشاريع الحفاظ التي تتضمن عناصر سياحية.

٢٩ - وتعكف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على إنشاء برنامج سياحي عن التراث العالمي، ونفذت بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبتمويل من القطاع الخاص ومؤسسة الأمم المتحدة، مشروعاً لخلق نموذج لاستخدام السياحة لتشجيع حفظ التنوع البيولوجي من خلال العمل مع المجتمعات المحلية والمشرفين على المواقع.

٣٠ - ويمول مرفق البيئة العالمية برنامج المنح الصغيرة الذي يتولى تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحتوي ما مجموعه ٩٢١ مشروعاً من المشاريع المدعومة من خلال البرنامج على عنصر يتعلق بالسياحة المستدامة. وتشارك الشعوب الأصلية في نحو ١٥ في المائة من هذه المشاريع وتقود النساء ١٧ في المائة منها. وهناك مشاريع في مجال السياحة البيئية المجتمعية تعد وسيلة للحد من الفقر وتوفير سبل المعيشة المستدامة لحفظ التنوع البيولوجي وتحقيق منافع بيئية عالمية. فعلى سبيل المثال، تدعم الإدارة الأهلية لبرنامج حفظ المناطق المحمية المؤسسات المحلية ومؤسسات الشعوب الأصلية الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو.

٣١ - وفي عام ٢٠١١، استحدثت منظمة العمل الدولية مجموعة أدوات بشأن الحد من الفقر من خلال السياحة في المناطق الريفية كجزء من برنامجها الخاص بالأنشطة القطاعية في مجال السياحة.

(١١) متاح على الموقع التالي: www.cms.int/publications/pdf/CMS_WildlifeWatching.pdf.

٣٢ - ويقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتنفيذ أنشطة تدعم السياحة المستدامة من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً وقد نشر تقييماً للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة ودليلاً لتشجيع هذا النوع من الاستثمار.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٠، أنشئت لجنة توجيهية معنية بالسياحة من أجل التنمية بمبادرة من منظمة السياحة العالمية تضم حالياً ثمانية من كيانات الأمم المتحدة الأخرى هي: منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية. وتحقق اللجنة الاتساق في جهود أعضائها في مجال السياحة من أجل التنمية، مما يمكنهم من تنسيق أنشطتهم المتعلقة بالسياحة وتعظيم تأثيرها. ويقوم هذا النهج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نقاط القوة لكل عضو وما لديه من خبرات.

٣٤ - وتغطي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جميع جوانب القضاء على الفقر، بالإضافة إلى تشجيع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية الشاملة والمستدامة، ولكنها لا تتعامل مباشرة مع السياحة.

ثالثاً - الاعتبار الرئيسية فيما يتعلق بتعزيز السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية

ألف - المبادئ التوجيهية والقواعد التنظيمية

٣٥ - من بين الأمثلة على المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالمبادئ التوجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة؛ والنظم الطوعية لإصدار التراخيص للأنشطة والعمليات السياحية المستدامة ووضع العلامات البيئية عليها، بما في ذلك النظم الخاصة بالمعايير العالمية للسياحة المستدامة؛ ومبادئ توجيهية وأطرا وأنظمة وطنية تغطي قطاع السياحة والتخطيط العام، والتشريعات البيئية وغيرها من التشريعات. ولتوفير إطار للسياحة المستدامة، ينبغي بوجه خاص للمبادئ التوجيهية والأنظمة وعمليات التخطيط والسياسات السياحية أن تضع قيوداً على استخدام خدمات النظام الإيكولوجي، وبالتالي على مستويات التطوير، بحيث تبقى ضمن مستويات الاستخدام المستدامة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لها ضمان التشاور مع المجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية بشأن السياحة المستدامة والتأكد من قدرتها على المشاركة في أنشطة السياحة المستدامة، وكفالة احترام رغبات هذه المجتمعات المحلية وثقافتها وممارساتها الاجتماعية.

باء - الاستثمار

٣٦ - من المهم دمج الاستدامة في جميع جوانب التنمية السياحية: منذ المراحل الأولى للتخطيط ومرورا بالبناء والتطوير والعمليات. وعلاوة على ذلك، ينبغي توجيه الاستثمار في القطاع نحو المشاريع والبرامج التي تعتمد مبادئ السياحة المستدامة في الممارسة العملية. وتعمل شبكة الاستثمار والتمويل المستدامين في قطاع السياحة^(١٢)، بالتعاون مع الشراكة العالمية المعنية بالسياحة المستدامة، والبنك الدولي، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية وشركاء آخرين لوضع معيار طوعي مشترك للتشجيع على زيادة الاستدامة في الاستثمارات السياحية التي يقوم بها مستثمرو القطاعين العام والخاص والمستثمرون المتعددون الأطراف.

جيم - إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٣٧ - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هامة لخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع السياحي. وتتولى العديد من البلدان والمنظمات الإنمائية دعم تطوير هذه المؤسسات وتعزيزها من خلال التدريب وبناء القدرات والتمويل. وبعض البرامج والمبادرات، من قبيل مبادرة منظمة السياحة العالمية "السياحة المستدامة - القضاء على الفقر" قد تستهدف تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع السياحة.

دال - تسهيل الحصول على التمويل

٣٨ - تكمن الكثير من الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بالسياحة الخضراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تحتاج إلى فرص أفضل للحصول على التمويل للاستثمار في مجال السياحة الخضراء^(١٣). بيد أن العامل الرئيسي الذي يعوق جهود التخضير بهذه المؤسسات هو انعدام فرص الحصول على رأس المال. ويمكن للحكومات والمنظمات الدولية تسهيل التدفق المالي لهذه الجهات الفاعلة الهامة بالتركيز على ضخ المساهمات في الاقتصاد المحلي والحد من الفقر. ويمكن للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أن توزع تكاليف ومخاطر الاستثمارات الضخمة في مجال السياحة الخضراء. وإضافة إلى تخفيض الرسوم الإدارية وتقديم أسعار فائدة مواتية لمشاريع السياحة الخضراء، يمكن الاستفادة من الدعم العيني، من قبيل المساعدة التقنية أو تقديم المساعدة في مجالي التسويق وإدارة الأعمال التجارية.

(١٢) انظر www.unep.fr/scp/tourism/activities/sift.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication - A Synthesis for Policy Makers* (Nairobi, 2011), chap. 11.

هاء - تقييم الأثر البيئي

٣٩ - يشكل تقييم الأثر البيئي عموماً شرطاً من شروط القوانين المتعلقة بالتخطيط القومي التي تنطبق على جميع القطاعات. كما تنطبق المعايير الوطنية لتقييم الأثر البيئي على تنمية السياحة. ولا يشترط في كثير من الأحيان على المشاريع التي تكون دون العتبة الدنيا أن تجري تقييمات للأثر البيئي في إطار عملية التخطيط. لكن الحدير بالذكر أن الآثار البيئية والاجتماعية التراكمية المترتبة على سلسلة من أعمال التطوير الصغيرة، التي قد تكون في حد ذاتها دون العتبة الدنيا الموجبة لتقييمات الأثر البيئي، يرجح أن تكون هامة ومن ثم وجب أخذها في الحسبان قبل الموافقة على أي مشروع تطوير فردي. وبما أن العديد من مشاريع السياحة تطور في البداية على نطاق صغير أو متوسط، قد لا يشترط فيها من ثم إجراء تقييمات للأثر البيئي. وينبغي في الحالة المثالية أن تصاغ الخطط العامة لتنمية السياحة، استناداً إلى اعتبارات القدرة على الاستيعاب وعوامل السوق، بمشاركة الجمهور قبل الاضطلاع بمزيد من أعمال التطوير، وينبغي أيضاً أن تخضع لتقييمات بيئية استراتيجية.

واو - تمكين المرأة

٤٠ - لم تجر أي دراسات شاملة عن دور المرأة في مجال السياحة البيئية، إلا أنه في عام ٢٠١١ نشرت منظمة السياحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقريراً عالمياً عن دور المرأة في السياحة، ورد فيه أن الفرص الرسمية وغير الرسمية التي تتيحها السياحة للمرأة قد يكون لها أثر هام على الحد من الفقر في المجتمعات المحلية الريفية وأن نسبة العاملات اللاتي يشتغلن لحسابهن الخاص في مجال السياحة تفوق بكثير نسبتهن في قطاعات أخرى في المناطق كافة. وتبين أيضاً أن النساء يساهمن بقدر كبير من العمل غير المدفوع الأجر في المشاريع التجارية السياحية المتزلية باعتبارهن من أفراد الأسرة العاملين والمساهمين في نفقاتهما، وأن أفراد الأسرة المشتغلين بدون أجر معرضون للاستغلال. ويتطلب هذا المجال الرئيسي مزيداً من التركيز لدى تشجيع المساواة بين الجنسين في مجال السياحة، بالنظر إلى أن النساء العاملات في السياحة عادة ما يتقاضين أجراً يقل بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة عما يتقاضاه نظرائهن من الرجال. وثمة حاجة إلى القيام بالمزيد لبحث وتحليل حالة المرأة في السياحة، بما يشمل إجراء دراسة للفروق في الأجر وساعات العمل، ولعمل المرأة غير المدفوع الأجر في المشاريع التجارية السياحية الأسرية.

زاي - مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وإشراكها

٤١ - تستلزم تنمية السياحة المستدامة المشاركة المستنيرة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وينبغي لها أن تكفل التوزيع العادل للمكاسب الاجتماعية والاقتصادية على أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وهذا المفهوم مبين في تعريف منظمة السياحة العالمية للسياحة المستدامة ومفصّل، على سبيل المثال، في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنمية السياحة، التي شدّد فيها على أن إدارة السياحة ينبغي أن تقوم على عملية تشاورية تنطوي على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

رابعاً - السياحة وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية

٤٢ - تمثل السياحة قطاعاً اقتصادياً هاماً للعديد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. غير أنه للاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة، ينبغي لقطاع السياحة، مثله مثل سائر القطاعات، أن يتصدى للتحديات العديدة التي قد تواجهها هذه البلدان فيما يتصل بالتنمية المستدامة للسياحة. ويجب أيضاً على تلك البلدان كفالة أن تحقق السياحة مكاسب حقيقية لاقتصاداتها، على الصعيد الوطني كما على مستوى المجتمعات والمناطق المحلية التي تزاوّل فيها تلك الأنشطة. ومن بين التحديات المطروحة محدودية الهياكل الأساسية، وقلة الموارد البشرية والمالية، وإمكانية التأثير بالعوامل الاقتصادية والبيئية الخارجية (بما فيها تغير المناخ)، وهشاشة البيئات، وندرة الموارد، بما فيها المياه العذبة. فمن الضروري جداً إذن كفالة التخطيط للسياحة على النحو الصحيح في تلك الدول لتفادي الآثار البيئية والثقافية السلبية ولتحقيق أقصى ما يمكن من الفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد للمجتمعات المتضررة وللإقتصادات الوطنية.

ألف - أقل البلدان نمواً^(١٤)

٤٣ - ما فتئ النشاط المتعلق بالسياحة يشكل سمة بارزة من سمات التخصص الاقتصادي لدى أقل البلدان نمواً على مدى العقد الأخير. وعليه، يلزم اعتماد مبادئ السياحة المستدامة لتحقيق أقصى ما يمكن من آثار التنمية النافعة. غير أن أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه قيوداً

(١٤) يقوم التحليل في هذا الفرع على تجميع للوثائق الصادرة عن المناسبات السابقة للمؤتمر التي نظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إطار الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (http://unctad.org/en/docs/alde2011d1_en.pdf) وإعلان لشبونة بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية، الأونكتاد، الوثيقة TD(XI)/PC/6.

شديدة: فعلى سبيل المثال، يستتبع عدم كفاية الوفورات والاستثمارات المحلية، اقترانا بالافتقار إلى قوة عاملة وطنية مؤهلة، إسناد تنمية اقتصاد السياحة في جانب كبير منه إلى جهات أجنبية، وهو ما يؤدي إلى تسرب الأموال من جِراء إعادة الأرباح والأجور إلى بلدان منشأ المستثمرين والعمالة الأجنبية. وقد يمثل هذا التسرب نسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من عائدات السياحة المحتملة، وهو ما يقلل من الفوائد التي تجني من السياحة على الصعيد الوطني.

٤٤ - ولتجاوز هذه العقبات والمخاطر، يلزم على أقل البلدان نمواً وأصحاب المصلحة في المجال الاقتصادي أن يتخذوا إجراءات مشتركة لكفالة أن عائدات السياحة تقسم تقسيماً عادلاً، وأن جزءاً من المدخلات يأتي من مصادر محلية، وأن علاقات شراكة فعالة تقوم بين أصحاب المصلحة الأجانب والمحليين. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون السياحة قادرة على المنافسة دولياً، مثلها مثل أي نشاط آخر لتقديم الخدمات. وعليه، يجب أن تكفل قطاعات السياحة في أقل البلدان نمواً كون أسعار منتجاتها السياحية وجودتها مناسبة وتمييزها عن المنتجات السياحية في الوجهات المنافسة لتلك البلدان.

باء - الدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٥)

٤٥ - لقد أبرزت أهمية السياحة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في كل من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤ واستراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥ لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وساهمت السياحة كثيراً في تنمية تلك الدول، وباعتبارها أحد خيارات التنمية القلائل لديها، ستظل تكتسي أهمية بالغة لنموها في المستقبل. غير أن جزءاً كبيراً من الأرباح التي تدرها السياحة في تلك الدول قد تتسرب إلى خارج اقتصاداتها، وهو ما ينتج في المقام الأول عن واردات السلع (بما في ذلك الأغذية) والخدمات، وإعادة الأرباح إلى الوطن من قبل القائمين بتطوير المنتجعات وأصحاب الفنادق الأجانب وتحويل الأموال من قبل العمالة المغتربة. وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، تصل نسبة التسربات من عائدات السياحة إلى ٥٦ في المائة.

(١٥) يقوم التحليل في هذا الفرع على موجز لمناسبة خاصة بشأن الصلة بين السياحة والتنوع البيولوجي والثقافة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق الاقتصاد المراعي للبيئة، عقدت في المقر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وعلى منشور لمنظمة السياحة العالمية تحت عنوان "التحديات المطروحة والفرص السائغة فيما يخص تنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (مدريد، عام ٢٠١٢)" (Challenges and Opportunities for Tourism Development in Small Island Developing States (Madrid, 2012)).

٤٦ - وتستدعي هشاشة وترابط المناطق الساحلية والمناطق غير الملوثة التي تتوقف عليها السياحة البيئية إدارتها بعناية، لا سيما فيما يتصل بأوجه استغلال الأراضي المتوافقة، وإدارة المياه، وإدارة المناطق الساحلية، وتطوير المنتزهات والمناطق المحمية. ويلزم إدماج السياحة بعناية في إطار القيود الثقافية والبيئية الحالية والفرص المتاحة في الوقت الراهن داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٧ - وتواجه أيضا الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فيما يتصل بالموارد المحدودة، وبخاصة موارد المياه العذبة، وبتغير المناخ، وهي التحديات التي يمكنها أن تفاقم المشاكل المرتبطة بإمدادات المياه المحدودة وأن تؤثر سلبا على المناطق الساحلية التي تدعم معظم أنشطة السياحة. وعلاوة على ذلك، فإن تضارب الطلبات على المياه العذبة وغيرها من الموارد النادرة قد يُخضع مثل هذه الموارد لمزيد من الضغط. وإضافة إلى كفالة توافر القدر الكافي من الوسائل المالية والخبرات التقنية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تنفذ سياسات التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من وطأته، من المهم أيضا أن تتلاءم هذه السياسات مع دور قطاع السياحة في تلك البلدان.

جيم - البلدان الأفريقية

٤٨ - تضم أفريقيا العديد من أقل البلدان نموا وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتفاوت مستوياتها في مجال السياحة، إضافة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تقدما. والسياحة متطورة بشكل جيد في جنوب وشرق أفريقيا، وأجزاء من شمال أفريقيا وفي الدول الجزرية في المحيط الهندي. وتواجه أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا قيودا مشابهة للقيود الموجودة في مناطق أخرى. ويضاف إلى ذلك أنه في البلدان الأفريقية التي تتسم بقطاعات سياحية متطورة جدا، تتركز السياحة في كثير من الأحيان في عدد قليل من المواقع، مما يعني أن مناطق أخرى قد تواجه أيضا مشاكل فيما يتعلق بالتنمية وتوافر الموارد والهياكل الأساسية.

خامسا - الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية

ألف - التخطيط والسياسة العامة والتنظيم

٤٩ - أفاد ٤٦ بلدا من بين البلدان المحيية على الدراسة الاستقصائية بأن لديها سياسات تتعلق بالسياحة، وقد تضمنت سياسات ٢٨ من تلك البلدان عناصر محددة تتعلق بالسياحة البيئية. وأفادت أربعة بلدان بأنه ليس لديها أي سياسات من هذا القبيل. فعلى سبيل المثال،

من بين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، اعتمدت جزر القمر قوانين من أجل التنمية المستدامة للسياحة عموماً، والسياحة البيئية بهدف حماية الأحياء البرية والبيئة. ولدى بوركينا فاسو سياسة عامة وطنية للسياحة وميثاق للسياحة المستدامة. ووضعت غامبيا سياسة عامة مسؤولة للسياحة، وسياسة عامة للقضاء على الفقر، وخطة رئيسية لتنمية السياحة. كما أعدت في هذا الإطار وثيقة لاستراتيجية السياحة البيئية. ولدى ساموا خطة لتنمية السياحة تشتمل على عنصر للسياحة البيئية. وفي الجمهورية الدومينيكية، أدمجت التنمية الاقتصادية المستدامة في مفهوم السياحة البيئية. وتشتمل السياسة البيئية الوطنية في توغو على عنصر يتعلق بإحداث توازن بين تنمية السياحة المستدامة والبيئة الطبيعية والمعيشية. وفي البلدان الأخرى، تشكل السياحة البيئية جزءاً من استراتيجية السياحة في سلوفينيا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، ولدى رومانيا خطة رئيسية لتنمية السياحة الوطنية واستراتيجية وطنية لتنمية السياحة البيئية. ولدى المكسيك خطة تنمية وطنية للسياحة وبرنامج قطاعي للسياحة، تشجع من خلالهما تنمية السياحة الطبيعية في إطار الاستدامة. وأشارت النمسا إلى أن السياحة البيئية قد تُعدّ جزءاً من السياحة المستدامة بركائزها الثلاث (الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية - الثقافية).

٥٠ - وأشار العديد من المحييين على الدراسة الاستقصائية إلى أن المبادئ التوجيهية واللوائح الوطنية التي تغطي جميع القطاعات والقوانين الوطنية التي تغطي مسائل الاستدامة وحقوق الإنسان والعمالة وحماية البيئة، تنطبق كذلك على قطاع السياحة، بما في ذلك السياحة البيئية. وأبلغ ١٧ بلداً في المجموع عن اعتماد مبادئ توجيهية إضافية مناسبة بشأن السياحة البيئية وجوانب أخرى من السياحة المستدامة. ففي البلدان الأفريقية مثلاً، ينص قانون السياحة الذي سنته كينيا في عام ٢٠١١ على وضع مبادئ توجيهية ولوائح لمختلف جوانب السياحة، بما فيها السياحة البيئية، بينما نشرت إثيوبيا مبادئ توجيهية للسياحة البيئية المجتمعية تشمل التنمية المستدامة وتنطوي على آليات للتقليل من الآثار السلبية للسياحة البيئية إلى أدنى حد والتخفيف من وطأها. وأنشأت مصر برامج للسياحة البيئية في عدة مناطق محمية، ووضعت مبادئ توجيهية لتنمية السياحة البيئية في أنحاء من البحر الأحمر. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية و/أو أقل البلدان نمواً، قامت جامايكا بصياغة مشروع إطار لسياسات السياحة المجتمعية، ووضعت موريشيوس مبادئ توجيهية بشأن تنمية المواقع وتصميمها بغرض تنمية السياحة البيئية، بما يشمل التأكيد على التقسيم إلى مناطق والتنمية المادية والحماية البيئية. وأفادت بروندي بأن ليس لديها أي لوائح أو مبادئ توجيهية تختص بالسياحة البيئية، لكنها تشجع السياحة المستدامة بوجه عام. وفي البلدان الأخرى، قامت إسرائيل والنمسا بوضع توجيهات طوعية للسياحة المستدامة. ووضعت النمسا أيضاً دليلاً

عن إدارة الطاقة في الفنادق والمطاعم يبين إمكانية توفير الطاقة في المرافق السياحية. وهي تدعم أيضاً إعادة بناء نحو ١٠٠٠ كوخ في جبال الألب على نحو مستدام لتوفير جزء هام من الهياكل الأساسية لسياحة التزه سيرا على الأقدام التي تلقى إقبالا شديدا. وأفادت البوسنة والهرسك ولاتفيا وموناكو بأن ليس لديها أي لوائح أو مبادئ توجيهية تختص بالسياحة البيئية، لكنها تشجع السياحة المستدامة بوجه عام.

٥١ - ومن بين أقل البلدان نمواً الثلاثة عشر التي أجابت على الدراسة الاستقصائية، عشرة بلدان لديها سياسات تتعلق بالسياحة، خمسة من بينها (إثيوبيا، وبوتان، وبوركينا فاسو، وساموا، وغامبيا) أدرجت فيها عناصر محددة تتعلق بالسياحة البيئية. وليس لدى ثلاثة بلدان منها أي سياسات من هذا القبيل. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الثمانية التي أجابت على الدراسة الاستقصائية، سبعة بلدان لديها سياسات تتعلق بالسياحة، خمسة من بينها (ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وساموا، وموريشيوس) أدرجت عناصر محددة تتعلق بالسياحة البيئية؛ وليس لدى أحد البلدان أي سياسة من هذا القبيل. ومن بين البلدان الأفريقية الأربعة عشر التي أجابت على الدراسة الاستقصائية، أحد عشر بلداً لديها سياسات تتعلق بالسياحة، خمسة من بينها (إثيوبيا، وغامبيا، وغانا، ومصر، وموريشيوس) أدرجت فيها عناصر محددة تتعلق بالسياحة البيئية. وليس لدى ثلاثة بلدان منها أي سياسات من هذا القبيل. ومن بين البلدان الأخرى البالغ عددها ٢٧ بلداً، ٢٦ لديها سياسات تتعلق بالسياحة، من بينها ١٨ بلداً (إسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبروني دار السلام، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، واليونان) أدرجت عناصر محددة تتعلق بالسياحة البيئية. وليس لدى أحد هذه البلدان أي سياسات تتعلق بالسياحة أو السياحة البيئية. ويشير هذا إلى انخفاض نسب أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية التي لديها سياسات في مجال السياحة تتضمن عناصر محددة فيما يتعلق بالسياحة البيئية.

باء - تقديم الدعم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٥٢ - تنطبق أيضاً البرامج والسياسات التي تدعم عموماً المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على السياحة، بما في ذلك السياحة البيئية. وتعتمد بعض البلدان برامج محددة لدعم هذه المشاريع في قطاع السياحة، وعند الاقتضاء، لدعم المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وقد تحصل بعض البلدان أيضاً على التمويل اللازم لدعم هذه المشاريع من الهيئات

الإقليمية أو المنظمات الثنائية أو متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا، أنشأت كينيا الصندوق الاستثماري للسياحة لدعم المشاريع السياحية القائمة على المجتمعات المحلية، وتؤمن الحكومة أيضاً التمويل للمشاريع المجتمعية من مبادرة ”السياحة المستدامة والقضاء على الفقر“. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية و/أو البلدان الأقل نمواً في مناطق أخرى، لاحظت ساموا أن المؤسسات المالية وشركاء التنمية والوكالات وفرت المساعدة على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تقديم البرامج والخطط محلياً، وإن لم تكن في قطاعات محددة؛ وأن المساعدة كانت متاحة لتمكين الشركات السياحية من الحصول عليها. وفي هايتي، توفر وزارة السياحة الدعم لمساعدة الشركات السياحية على تعزيز قدراتها وعلى الاندماج في قطاع السياحة، بالإضافة إلى دعم تدريب الشباب للعمل كمرشدين سياحيين. وتنفذ حكومة جامايكا مبادرة للتنمية الاقتصادية الريفية بواسطة قرض من البنك الدولي، وتوفر الحوافز المالية للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر التي لها مصالح في تنمية المجتمعات المحلية من خلال السياحة والزراعة. ويوفر كذلك صندوق لتعزيز السياحة الدعم إلى هذه المشاريع للاستثمار في السياحة البيئية الذي يشجع على الممارسات البيئية الآمنة.

٥٣ - ومن بين بلدان أخرى، تعمل وزارة السياحة في البرازيل مع دائرة الدعم الوطني للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة من أجل توفير التدريب المهني والدعم للشركات السياحية، بما في ذلك تحديد اتجاه السوق، والتسويق والترويج. وفي كولومبيا، يشمل برنامج التحول الإنتاجي قطاع السياحة الطبيعية، ويقدم الدعم إلى المشاريع التي وضعتها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي نيكاراغوا، تناح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرص للحصول على قروض لتنمية أعمالها عن طريق مشروع محطات السياحة الزراعية. وتقدم وزارة السياحة في إسرائيل المنح والمساعدة المهنية لأصحاب المشاريع المحليين لتطوير أماكن للإقامة السياحية على نطاق صغير ومناطق الجذب السياحي الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بها. وفي أستراليا، تدعم الحكومة تطوير المؤسسات التجارية الصغيرة في جميع القطاعات، بما في ذلك السياحة، عن طريق خدمة حكومية شاملة توفر المعلومات الأساسية بواسطة الإنترنت بشأن التخطيط، ومباشرة الأعمال التجارية وتطويرها. ويتاح دعم مماثل أيضاً على مستوى حكومات الولايات والأقاليم. وفي النمسا، يدير المصرف النمساوي للتنمية السياحية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي تقدمه الإدارة الوطنية للسياحة. ويركز على تشجيع الاستدامة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بعمليات النقل وكفاءة الطاقة. وفي تركيا، تساهم منظمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز مثل هذه المؤسسات في قطاع السياحة،

عن طريق دعم التمويل والتسويق والتدريب مثلاً. ونفذت قبرص خطة مالية خاصة لترميم المباني التقليدية وتحويلها إلى وحدات للإقامة ومطاعم وورش ومتاحف. وتقدم أيضاً مبادرة قادة الاتحاد الأوروبي + الدعم إلى لتنمية الاقتصادية الريفية بتشجيع المنتجات والأعمال المحلية.

جيم - تقييم الأثر البيئي للمشاريع

٥٤ - تخضع أعمال التطوير السياحي، شأنها في ذلك شأن جميع أعمال التطوير الأخرى، إلى جميع التشريعات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك التخطيط والتشريعات البيئية ومتطلبات تقييم الأثر البيئي، والمشاورة العامة، وإصدار تراخيص الأعمال التجارية والسياحية. ومع ذلك، كثيراً ما تضع التشريعات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي عتبة للحجم الأقصى لا يكون من الضروري عادة في حال مراعاتها إجراء تقييم لأي أعمال تطوير في أي قطاع، وهذا يعني أن المشاريع السياحية الكبرى فقط، بما في ذلك مشاريع السياحة البيئية، هي التي تخضع لعمليات التقييم. بيد أنه يتعين على جميع أعمال التطوير والمشاريع السياحية الامتثال للتشريعات الأخرى ذات الصلة، وذلك بغض النظر عن حجمها.

٥٥ - ومن بين البلدان الأفريقية، تخضع جميع المشاريع السياحية في كينيا لتقييم الأثر البيئي قبل الموافقة عليها، وتخضع جميع السياسات والخطط والبرامج، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسياحة، لتقييم بيئي استراتيجي. وتجري حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة عمليات تقييم للأثر البيئي للمشاريع السياحية بواسطة المجلس الوطني للإدارة البيئية والأوصياء على المناطق المحمية (الحدايق الوطنية في تنزانيا، وشعبة الحياة البرية، وسلطة حفظ محمية نغورونغورو) وفقاً لبرامجها وأنظمتها في مجال الإدارة العامة. وأجرت غامبيا تقييماً للأثر البيئي لخطة الرئيسية من أجل تنمية السياحة بغية تحسين تخطيطها لتنمية الهياكل الأساسية على أفضل وجه، وتحديد القدرات السياحية وإدارة البيئة. ويجب أن تخضع جميع أعمال التطوير، بما في ذلك أعمال تطوير السياحة البيئية التي تقع في مناطق هشة ومحمية لتقييمات الأثر البيئي قبل عملية التطوير وأثناءها. وفي توغو، حدد قانون البيئة وخطة العمل الوطنية للبيئة إطاراً استراتيجياً شاملاً لإدماج المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية، وإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الإدارة السليمة للمسائل البيئية. وفي النيجر، يوفر مكتب الدراسات المتعلقة بالتقييم والأثر البيئيين تقييمات تشمل التقييمات المتصلة باستخدام مواقع للسياحة البيئية.

٥٦ - ومن بين بلدان أخرى، يجري في أستراليا تقييم الآثار البيئية لأعمال تطوير من بينها أعمال تطوير فردية للسياحة البيئية بموجب قانون حماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي

لعام ١٩٩٩ والتشريع المتعلق بالتقييم البيئي على صعيد الولايات، مثل قانون عام ٢٠١١ المعدل للتشريع المتعلق بحماية البيئة الذي قامت حكومة ولاية نيو ساوث ويلز بتطبيقه. وفي بروني دار السلام، تعمل إدارة بروني للتنمية السياحية ومجلس بروني للسياحة مع وزارة الصناعة والموارد الأولية للتصدي لآثار السياحة ولتنفيذ التشريعات البيئية مثل قانون الغابات. وفي سلوفاكيا، تخضع الخطط الفردية للمستثمرين المتعلقة ببناء مرافق تتصل بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة لتقييم الأثر البيئي وفقاً لتشريعات الاتحاد الأوروبي. وفي إسرائيل، يلزم أن يخضع كل مشروع تطوير لتقييم الأثر البيئي، بما في ذلك المشاريع السياحية، في إطار التشريعات المتعلقة بالبناء والتخطيط في البلاد. وفي البرازيل، يمثل تقييم الأثر البيئي جزءاً لا يتجزأ من عملية إصدار التراخيص البيئية. وفي نيكاراغوا، تحقق أول تطبيق للهدف الوطني المتمثل في بلوغ نسبة ٥٠ في المائة من النساء في القوى العاملة في جميع القطاعات في مشروع السياحة البيئية "Ruta del Café".

دال - مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وإشراكها، وتمكين المرأة

٥٧ - تغطي السياسات الرامية إلى تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وإشراكها بصورة كاملة، وتمكين المرأة جميع القطاعات وتنطبق بصورة متساوية على التنمية المستدامة للسياحة، بما في ذلك السياحة البيئية. فعلى سبيل المثال، يتمثل محور التركيز الرئيسي لاستراتيجية السياحة لعام ٢٠٢٠ في أستراليا في تحسين نوعية ما يعرضه البلد من المنتجات السياحية للشعوب الأصلية وزيادة كميته، ومشاركة الشعوب الأصلية الأسترالية في صناعة السياحة بتقديم برامج وموارد للمساعدة على تنمية السياحة في مناطق الشعوب الأصلية. وفي البرازيل، قدمت وزارة السياحة الدعم إلى ٥٠ مبادرة سياحية مجتمعية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، بما في ذلك ٦ مبادرات من مجتمعات الشعوب الأصلية، وذلك باستخدام عملية تقديم عطاءات تنافسية. وفي أفريقيا، يشمل إطار السياحة المجتمعية، الذي ينفذ في كينيا، مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وإشراكها. ويمكن الحصول على قرض بنسبة فائدة معقولة عن طريق شركة كينيا للتنمية السياحية. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية و/أو أقل البلدان نمواً في مناطق أخرى، لاحظت الجمهورية الدومينيكية أنها أطلقت مبادرات لتعزيز المشاركة المجتمعية في مشاريع السياحة البيئية، وأن المؤتمر الوطني حدد، أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، عدداً من المناطق بوصفها محافظات للسياحة البيئية. وأشارت جامايكا إلى أن إدارة الغابات كانت قد شجعت على تشكيل لجان محلية لإدارة الغابات أصبح السكان المحليون قادرين عن طريقها على المشاركة في أنشطة مدرة للدخل، بما في ذلك السياحة الطبيعية. ونفذت ساموا برامج للتوعية والتثقيف في مجال

السياحة لصالح جميع الأطراف المعنية، ولا سيما مجتمعات الشعوب الأصلية، وتعمل مع القائمين على تطوير السياحة من أجل تحقيق فهم أفضل للمسائل المتعلقة بالأراضي وتسويتها بسبل منها كفالة قبول ومشاركة المجتمعات المحلية لضمان الفوائد المجتمعية وتسوية المنازعات. وذكرت بوتان أنه تمت استشارة جميع الجهات المعنية بالسياحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، من مرحلة التخطيط للتنمية السياحية إلى مرحلة التنفيذ. وكثيراً ما جرى إضفاء طابع اللامركزية على التخطيط على مستوى الحكومات المحلية لتشجيع الأخذ بزمam المبادرات والاستدامة.

٥٨ - وفيما يتعلق بتمكين المرأة، في البلدان الأفريقية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، أنشأت حكومة كينيا صندوقاً لمشاريع المرأة وصندوق كينيا الاستثماري المالي للمرأة من أجل دعم النساء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتأخذ سياسة السياحة الوطنية لجمهورية تنزانيا المتحدة في الاعتبار أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقامت وزارة الموارد الطبيعية والسياحة، بالتعاون مع شركاء آخرين في التنمية، بتنظيم برامج تدريبية خاصة للنساء، مع التركيز على فنون الطبخ، والتدبير المنزلي، ورعاية شؤون الزبائن، والإرشاد السياحي، وفنون النسيج، والخزف، وصنع عقود الخرز، والصباغة، وتربية النحل، وتجهيز الأغذية، وإنشاء مصارف مجتمعية في القرى. وفي غامبيا، قُدم الدعم إلى النساء عن طريق برامج التدريب وتبادل المعلومات. ومن بين بلدان أخرى، نفذت أستراليا مجموعة من التدابير على مستوى الولايات/الأقاليم، من قبيل دور المرأة في برنامج القروض الصغيرة للأعمال التجارية الذي اعتمدته حكومة تسمانيا لتشجيع مشاركة المرأة في الأعمال التجارية، بما في ذلك السياحة البيئية. وفي إثيوبيا، تحتل المرأة والشباب مكانة بارزة في السياسة العامة الوطنية ووثائق المبادئ التوجيهية التي تغطي جميع القطاعات.

هاء - توصيات بشأن الإجراءات الوطنية الرامية إلى زيادة مساهمة السياحة في التنمية المستدامة

٥٩ - تمت التوصية أساساً باعتماد الإجراءات المحددة التالية في الاستجابات الوطنية بوصفها سُبُل زيادة مساهمة السياحة، بما في ذلك السياحة البيئية، في الحد من الفقر، وتوليد فرص العمل، وتمكين المرأة، وتعزيز التنمية على الصعيدين المحلي والمجتمعي، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، بما في ذلك تراث مجتمعات الشعوب الأصلية، وتعزيز التنمية المستدامة:

(أ) زيادة التعاون مع القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحجم؛

(ب) توفير التدريب للعاملين في هذا القطاع، مثل التدريب على اللغة والتدريب على مهارات محددة في الخدمات السياحية؛

(ج) تعزيز الأطر التشريعية أو السياساتية وتنفيذها في سياق السياحة لحماية البيئة، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، والتنمية المحلية والمجتمعية، ودعم المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحد من الفقر؛

(د) وضع مبادئ توجيهية محددة ومواد لإذكاء الوعي؛

(هـ) بناء قدرات موظفي الحكومة والمجتمع المدني؛

(و) تقديم حوافز تتصل بالإعانات أو الضرائب.

٦٠ - ولفت بعض المحييين الانتباه أيضاً إلى مسائل محددة. ومن بين البلدان الأفريقية، أفادت جزر القمر بأن ثمة حاجة للتدريب على إدارة المشاريع الصغيرة والحصول على الائتمانات البالغة الصغر، ودعا النيجر إلى توفير التدريب والرصد والدعم المالي للمجتمعات المحلية، وشددت بوروندي على أهمية إنشاء هياكل لتعزيز السياحة المستدامة ودعمها. وأشار الرأس الأخضر إلى أهمية وضع قوائم لجرد الموارد الطبيعية والثقافية للسياحة، اقترانا بوضع خطة وطنية لحفظ المناطق المحمية وللاستخدام العام لها. واقترحت بوركينا فاسو إشراك المجتمعات المحلية والنساء والشباب في إدارة مشاريع السياحة البيئية. ومن بين بلدان أخرى، أفادت الإمارات العربية المتحدة بأنه من المهم وضع إطار قانوني قوي لحماية الأصول الطبيعية الثمينة والمعرضة للخطر وأن تكمل الاتفاقيات الدولية التشريعات الوطنية بتوفير أطر من أجل الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وأشارت كولومبيا إلى الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات أقوى لنشر المدونة العالمية لآداب السياحة واعتمادها وتطبيقها، واقترحت أن بإمكان منظمة السياحة العالمية، بالتنسيق مع الدول الأعضاء فيها، أن تتولى دوراً ريادياً في هذا الصدد.

٦١ - ودعا العديد من البلدان إلى مزيد من التدريب لتحسين نوعية الموارد البشرية وتوفرها في قطاع السياحة. ومن بين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، أشارت غامبيا إلى دعم الأعمال التجارية الصغيرة والمنظمات المجتمعية لوضع وسائل بديلة لتوليد الدخل عن طريق المبادرات وأعمال التطوير السياحية. ولاحظت ترينيداد وتوباغو أهمية المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات لتنفيذ معايير الصحة والسلامة والمعايير ذات الصلة بالسياحة. وأفاد اليمن بأنه يحتاج إلى دعم كبير لبناء قدراته ودعم القطاع السياحي حيث إن الهياكل السياحية الموجودة لديه حالياً قليلة أو منعدمة. ومن بين بلدان أخرى، لاحظت جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي للتدريب أن يتضمن اللغة والمهارات الخاصة

بالسياحة. وأبرزت سري لانكا أنها استحدثت مبادرات تتصل بتنفيذ أماكن إقامة مع العائلات، وقرى الحرف اليدوية التقليدية، وسياحة مجتمعية، في حين أشارت سلوفينيا إلى الدور الذي قامت به رابطتها الوطنية للسياحة لتحفيز إشراك رابطات السياحة المحلية في تنمية السياحة البيئية.

واو - المجالات المقترحة لتلقي المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية

٦٢ - ألفت البلدان الضوء أيضاً، في معرض ردودها، على المساهمات التالية التي قدّمتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي ستمثل أكبر مساعدة في الترويج للسياحة المستدامة، بما فيها السياحة البيئية:

(أ) تقييم انبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك المياه وإنتاج النفايات الصلبة الناجمة عن قطاع السياحة والسبل التي يمكن من خلالها تخفيف هذه الآثار، بطرق منها تدابير حماية البيئة؛

(ب) تشجيع اتباع ممارسات سليمة لأغراض السياحة المستدامة والتوعية بأهميتها، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية لتنفيذها؛

(ج) إعداد منهاج للتعاون الإقليمي بشأن السياحة المستدامة والمساعدة في ربط مبادرات السياحة المستدامة الحالية ببرامج شاملة تتعلق بالسياحة المستدامة؛

(د) دعم بناء القدرات وتوفير التمويل للسياحة المستدامة؛

(هـ) توفير الدعم، بما في ذلك المساعدة التقنية، لجهود الترويج للسياحة المستدامة؛

٦٣ - وأكدت جزر القمر، من بين البلدان الأفريقية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، أهمية التعاون الإقليمي بين البلدان في منطقة المحيط الهندي بشأن المسائل المتصلة بالسياحة والبيئة والزراعة ومصائد الأسماك، بالإضافة إلى الترويج للسياحة والتعريف بها. ولفت النيجر الانتباه إلى القيمة التي اكتسبها، سواء عموماً أو فيما يتعلق بالسياحة، من العمل الذي اضطلع به، على الصعيد الدولي مع منظمة السياحة العالمية واتفاقية رامسار وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، من بين جهات أخرى. وأشارت موريشيوس أيضاً إلى قيمة الدعم والمساعدة التقنية اللذين تلقتهما من وكالات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات دولية أخرى في تنفيذ برامج الحد من الفقر وحماية البيئة. وأشارت غانا إلى دور الشراكات مع وكالات المعونة الدولية في وضع مشاريع السياحة وتنفيذها، في حين أبرزت غامبيا قيمة المساعدة التقنية

المتخصصة، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المعلومات ووضع قاعدة بيانات عن السياحة، وتحسين جمع البيانات المتعلقة بالسياحة، وبناء القدرات في مجال منهجيات البحث. وأشارت إثيوبيا إلى أنه على الرغم من أهمية ذلك الدعم، فإنه كان أيضا دعما محدود النطاق وأنه يتعين زيادة التنسيق بين الوكالات الدولية المعنية. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية و/أو أقل البلدان نمواً في مناطق أخرى، أفادت جامايكا أن وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية تؤدي أيضا أدوارا كبيرة في التوعية وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في التسويق. وأشارت بوتان وهاتي إلى أهمية برامج المعونة الإنمائية الخارجية في دعم المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ما يتعلق بقطاع السياحة. وأكدت بوتان أيضا على أن التنسيق السليم فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بمجال السياحة، بما في ذلك بين الوكالات الحكومية ومع القطاع الخاص، يكتسي أهمية حاسمة. وأكدت ترينيداد وتوباغو على التعاون الإقليمي في إطار منظمة الدول الأمريكية لإنشاء صندوق لتيسير بناء القدرات والتدريب بين الدول الأعضاء في مجال السياحة سعياً إلى التخفيف من حدة الفقر، ومن خلال رابطة الدول الكاريبية لتعزيز المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة لقطاع السياحة المحلية.

٦٤ - وأشارت الإمارات العربية المتحدة، من بين بلدان أخرى، إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، من أجل حفظ البيئة وتجنب المخاطر البيئية. ولفت كل من البرازيل وكولومبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) الانتباه إلى الدور الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية في تبادل المعارف وأفضل الممارسات ونقلها. وارتأت جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي أن تعزز تلك المنظمات تحقيق السياحة المستدامة عن طريق استهداف صناعة السياحة وتنفيذ المشاريع التنقيفية المناسبة. وأشارت بروني دار السلام إلى أن تلك المنظمات يمكن أن تساعد في التشجيع على تحلي السائحين بالسلوك المسؤول، والترويج للأخذ بمعايير أو نقاط مرجعية للممارسات المتبعة في السياحة المستدامة على الصعيد العالمي. وأشارت سلوفينيا إلى دور تلك المنظمات في إعداد مبادئ توجيهية وأدوات ودور الصكوك المالية الرامية إلى حفز النمو الأخضر في سياق السياحة. ودعت رومانيا إلى تحسين التنسيق والتعاون داخل الاتحاد الأوروبي، وأيضاً بين استراتيجيات الاتحاد وسياساته وإجراءاته، من جهة، وبرامج سائر الهياكل والوكالات الدولية، من جهة أخرى، من أجل التوصل إلى اتباع نهج أكثر تماسكاً إزاء ما يُتخذ من إجراءات في ميدان السياحة المستدامة. وفي عام ٢٠١١، حدى التعاون الدولي برومانيا وسلوفاكيا، إلى جانب خمس دول أخرى أطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، إلى

التوقيع على البروتوكول المتعلق بالسياحة المستدامة. وعملا بالمادة ٢٦ من ذلك البروتوكول، وسعيا إلى تخطيط الأنشطة السياحية في جبال الكاريبات وتطويرها وإدارتها بصورة تأخذ الاعتبار الإيكولوجية والاقتصادية والاستدامة الاجتماعية في الحسبان، يتعين على الدول الأطراف تشجيع دمج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنمية السياحة في عملية وضع أو استعراض استراتيجياتها وخططها للتنمية السياحية في جبال الكاريبات والاستراتيجيات القطاعية الأخرى ذات الصلة.

٦٥ - وأكد عدد من البلدان المتقدمة على أدوارها كجهات مانحة ومقدمة للدعم الثنائي. فقد أشارت النمسا إلى أنها قدّمت الدعم، في إطار التعاون الإنمائي النمساوي، إلى بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى وجنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية، في ما تبذله من جهود لتحقيق تميماتها الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستدامة. وألقت موناكو الضوء على المساعدة التقنية التي قدّمتها في ما يتعلق بحماية البيئة والسياحة المستدامة، في حين أشارت فنلندا إلى الدعم الذي وفّره إلى العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، وتعاونها معها في مجالي القضاء على الفقر وحماية البيئة. ولفتت أستراليا الانتباه إلى انخراطها في مسائل السياحة المستدامة على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال عضويتها في الفريق العامل المعني بالسياحة التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة السياحية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة السياحة العالمية، وفي جهود الحد من الفقر وحماية البيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ، من خلال وكالتها للمعونة الدولية (AusAID).

سادساً - استنتاجات وتوصيات

٦٦ - تُدرج الخطط والبرامج والسياسات السياحية الوطنية السياحة البيئية في إطار السياحة المستدامة، وينطبق ذلك على جميع قطاعات السياحة الفرعية.

٦٧ - ويتسم سوق السياحة بدناميكية عالية. ولذلك، من المهم أن تراعي خطط وسياسات السياحة الوطنية اتجاهات السوق في أنواع السياحة التي يطالب بها المستهلكون، وأن ينصب تركيزها على قطاعات السياحة الفرعية التي لديها فيها ميزة تنافسية، بالإضافة إلى ضمان استدامة الأنشطة السياحية وتنمية السياحة على المدى الطويل، بطرق منها كفالة حماية البيئة واحترام المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وتوليد الفوائد لصالح التنمية الاقتصادية المحلية.

٦٨ - ويتوقف مدى فعالية إسهام قطاع السياحة في تخفيف حدة الفقر على اكتساب فهم متعمق للسياق الاجتماعي والمعيشي المحدد للمجتمعات المحلية أو الفئات الفقيرة التي تعزز تلك السياحة مساعدتها، والقيام لاحقاً بوضع مشاريع إنمائية تراعي تلك العوامل، وعلى إجراء تقييم واقعي المنحى لفرص السياحة في السوق التي يحتمل أن تتيحها هذه المجتمعات المحلية أو الفئات، وما لديها من قدرات وأصول، وخدمات الدعم وبناء القدرات التي ستكون بحاجة إليها لكي تكون فعالة في استخدام هذه القدرات والأصول لتوفير منتجات سياحية سليمة من الناحية التجارية.

٦٩ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، جرى التأكيد على أهمية وضع ما يناسب من مبادئ توجيهية ولوائح، حيثما كان ذلك ضرورياً، وفقاً للأولويات والتشريعات الوطنية بهدف تعزيز السياحة المستدامة ودعمها. وفي ضوء ذلك، وسعيًا إلى الترويج للسياحة المستدامة، بما فيها السياحة البيئية، بوصفها أداة لمكافحة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، قد تود الجمعية العامة النظر في ما يلي:

(أ) دعوة الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات الأخرى المعنية إلى إجراء عمليات تقييم مدى فعالية مختلف أنواع السياحة، بما في ذلك السياحة البيئية والطبيعية والريفية والاجتماعية، ومختلف نماذج الشركات السياحية، وذلك من حيث إسهامها في تخفيف حدة الفقر وحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن استخدام هذا العمل لتحديد أفضل الممارسات وعوامل النجاح الرئيسية ووضع مؤشرات لتقييم الظروف التي قد تكون أنواع من السياحة ونماذج شركات سياحة معينة هي الأنسب في ظلها، والتي تشمل ظروف المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والاعتبارات البيئية؛

(ب) تشجيع الحكومات والوكالات السياحية الوطنية والإقليمية، والشركات السياحية ومنظمات الأعمال السياحية، على أن توسّع وتعزّز إدماج مواد التوعية بالخصائص الطبيعية والثقافية الهامة، بالإضافة إلى السبل التي يمكن أن يساعد السائحون من خلالها في حماية تلك الخصائص ودعم المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وأنواع السياحة؛

(ج) دعوة الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات الأخرى المعنية إلى تسليط الضوء على أفضل الممارسات في ما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية ذات الصلة

بقطاع السياحة ودعمها، والأخذ بالمبادئ التوجيهية الحالية ونشرها على نطاق أوسع، بما في ذلك ما يلي:

١' المبادئ التوجيهية التي تتناول قطاع السياحة تحديداً، من قبيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والسياحة، وآليات منظمة السياحة العالمية لتخفيف حدة الفقر من خلال السياحة، والمدونة العالمية لآداب السياحة؛

٢' المبادئ التوجيهية والأطر الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والاتفاق العالمي، وبرنامج منظمة السياحة العالمية لتسخير الشراكات السياحية لأغراض التنمية الذي يدعم تطبيق الاتفاق العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع السياحة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومبادئ أكوي - كون (Akwe: Kon) التوجيهية الطوعية؛

(د) التأكيد على أنه ينبغي، حيثما يستخدم المشاريع السياحة أداة لدعم تخفيف حدة الفقر وحماية البيئة و/أو حفظاً للتنوع البيولوجي، أن تتوافر لعناصر السياحة أدلة واضحة عن الطلب السائد في الأسواق وقاعدة اقتصادية سليمة؛

(هـ) تشجيع الحكومات وقطاع السياحة والمنظمات المعنية على اعتماد وتنفيذ السياسات والممارسات اللازمة لتعزيز مشاركة وإشراك المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية على نحو كامل، بالإضافة إلى تحقيق التمكين الكامل للمرأة، في جميع العمليات السياحية والتنمية السياحية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالسياحة البيئية، وعلى إدماج اعتبارات التخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي في خطط السياحة المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي، وفي عمليات التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية السياحة؛

(و) دعوة الحكومات وقطاع السياحة إلى التعاون على دعم مشاركة أفراد المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية في قطاع السياحة عن طريق حصولهم على فرص العمل و/أو إنشاء أعمال تجارية في ميدان السياحة، بطرق منها توفير التدريب ودعم الأسواق وتطوير المنتجات، وتقديم منح أو قروض من خلال آليات تُمكن الفقراء من الحصول على ذلك بأسعار ميسورة بالنسبة لهم، وتوزيع حقوق الملكية المضمونة على

الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة، بما في ذلك الشعوب الأصلية، وإصلاح السياسات الوطنية، عند الاقتضاء؛

(ز) دعوة الوكالات المتخصصة المعنية وهيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات لمساعدتها، حسب الاقتضاء، على القيام بما يلي:

١' تعزيز الأطر التشريعية والسياساتية وتنفيذها في سياق السياحة، بما في ذلك الأطر المتعلقة بحماية البيئة، وحفظ التراث الطبيعي والثقافي، والتنمية المحلية والمجتمعية، وتوفير الدعم للمشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحد من الفقر؛

٢' بناء القدرة على تنفيذ سياسات السياحة المستدامة؛

٣' وضع مبادئ توجيهية محددة ومواد التوعية؛

٤' توفير التمويل للسياحة المستدامة، بما فيها السياحة البيئية؛

(ح) دعوة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المعنية إلى مواصلة تقييم انبعاثات غازات الدفيئة، واستهلاك المياه، وإنتاج النفايات الصلبة والسائلة الناجمة عن قطاع السياحة، بالإضافة إلى السبل التي يمكن من خلالها خفض تلك العناصر، وذلك بطرق منها وضع قواعد تنظيمية وغير ذلك من تدابير حماية البيئة.